



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/2/Add.3
19 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و٢(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من المناطق خلاف أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

مذكرة من إعداد الأمانة

إضافة

نتائج الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة

موجز

عقدت مراكز التنسيق المعنية بإعداد التقارير الوطنية في البلدان الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ اجتماعها الإقليمي السابع لإعداد مساهمتها الإقليمية للدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، في الفترة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس في بانكوك، تايلند. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن ٣٨ بلداً من البلدان الأطراف في المنطقة، وممثلون عن منظمات الأمم المتحدة وعن غيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وتعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها الاجتماع.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٢-١ أولاً - الولاية
٣	٥٩-٣ ثانياً - الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٣	٧-٣ ألف - تنظيم الاجتماع
٤	٥٩-٨ باء - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بمقتضى مقرره ١/م-٥ المتعلق بالإجراءات الإضافية أو الآليات المؤسسية للمساعدة في استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من الأمانة (المرفق، الفقرة ١٥) أن تستفيد من أعمالها وأنشطتها الجارية على المستوى الإقليمي و/أو دون الإقليمي لنشر المعلومات المستمدة من تحليلها الأولي والسعي للحصول على ردود الفعل بغية إغناء قاعدة أعمال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (ICCD/COP(5)/11/Add.1).

٢- وبمقتضى المقرر الآنف الذكر، والمقرر ٩/م-٧ المتعلق ببرنامج عمل الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (ICCD/COP(7)/16/Add.1)، نظمت الأمانة اجتماعات إقليمية للبلدان الأطراف المتأثرة من المناطق الموجودة خارج أفريقيا تحضيراً للدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتتضمن هذه الوثيقة ردود الفعل اللازمة المحصل عليها من خلال الاجتماعات الإقليمية للبلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة.

ثانياً - الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

ألف - تنظيم الاجتماع

٣- عقدت مراكز التنسيق المعنية بإعداد التقارير الوطنية في البلدان الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اجتماعها الإقليمي السابع لإعداد مساهمتها الإقليمية للدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في الفترة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس في بانكوك بتايلند.

٤- وأعرب المشاركون عن امتنانهم لحكومة تايلند عن حسن ضيافتها لهم وعبروا عن شكرهم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة عن مشاركتها في استضافة الاجتماع.

٥- وقد انتُخب المسؤولون التالية أسماؤهم: السيدة بيرناديتاس مولير (الفلبين) رئيسة للاجتماع؛ والسيد خالد الشرع (سوريا) نائباً للرئيسة؛ والسيد أيشارت جونغسكال (تايلند) نائباً للرئيسة؛ والسيد شينشو نوريو (بوتان) مقررًا. وقد اعتمد المشاركون جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه الأمانة.

٦- وحضر الاجتماع ممثلو ٣٨ بلداً من البلدان الأطراف في المنطقة، و٨ ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة وعن غيرها من المنظمات الدولية الحكومية، و٧ ممثلين عن المنظمات غير الحكومية.

٧- وقد قدمت التقارير الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي ستعرض على الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وتمت الموافقة على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بها. وسجل المشاركون في الاجتماع غياب البلدان المانحة التي وجهت إليها الدعوة لحضور الاجتماع.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

١- العمليات القائمة على المشاركة وإشراك المجتمع المدني في عملية صياغة التقرير الوطني

- ٨- تعترف بلدان المنطقة الأطراف في الاتفاقية بأهمية النهج القائم على المشاركة فيما يتعلق بعملية صياغة التقرير الوطني وإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. غير أن التحدي يكمن في تطوير قدرة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة الفعالة في هذه العمليات.
- ٩- وأبلغت الأطراف أيضاً عن زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في عملية الاتفاقية بفضل الإعلام وأنشطة التوعية التي تكفلت بها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي.
- ١٠- وتم الاعتراف بالدور القيم الذي لعبته الأوساط العلمية والأكاديمية على نطاق واسع. فرغم القيود المزمّنة المفروضة على الميزانية، ظلت هذه الأوساط تقدم دعماً تقنياً وعلمياً كبيراً لهذه العمليات.
- ١١- ولا بد من زيادة تشجيع مشاركة القطاع الخاص لإلقاء الضوء على فرص الاستثمار المربحة التي توفرها الإدارة المستدامة للأراضي.
- ١٢- وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به النساء في الإدارة المستدامة للأراضي، يجب مواصلة بناء قدراتهن لتشاركن مشاركة فعالة في صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٢- الأطر التشريعية والمؤسسية

- ١٣- أفادت أطراف المنطقة بأنها وضعت أطراً تشريعية ومؤسسية مناسبة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وأبلغت الأطراف كذلك عن التقدم المحرز في تبسيط برامج العمل الوطنية لإدراجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية. وقد أنشأت معظم البلدان هيئات تنسيق وطنية وعيّنت مراكز تنسيق وطنية خاصة بها.
- ١٤- إلا أن هذه الأطر القانونية والمؤسسات لم تؤد إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ برامج العمل الوطنية بفعالية، ولا بد من ثم من تقييمها لكي تتناسب مع احتياجات الاتفاقية.

٣- تعبئة الموارد على المستوى الوطني والمستوى الدولي لتنفيذ الاتفاقية

- ١٥- حددت جميع الأطراف أن عدم كفاية الموارد المالية يشكل العقبة الأساسية أمام صياغة التقارير الوطنية وتنفيذ برامج العمل الوطنية، ودعت إلى تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية بفعالية.
- ١٦- وتبحث بلدان كبيرة عن خيارات لتعبئة الموارد المالية، من خلال المصادر الوطنية والمحلية. وتستحدث بعض البلدان استراتيجيات "تأزرية" وتعقد شراكات على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٧- ومع الاعتراف بالدور الذي تؤديه الآلية العالمية في تعزيز الحصول على الموارد المالية عن طريق إنشاء إطار عمل دون إقليمي في آسيا الوسطى لبناء القدرات على المستوى الوطني، تشير التقارير أيضاً إلى عدم كفاية الأموال التي جمعت عن طريق الآلية العالمية لتنفيذ الاتفاقية.

١٨- وتمت التوصية أيضاً بإيلاء اهتمام خاص لزيادة الدعم المالي، بما في ذلك دعم بناء قدرات البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بحفظ الإدارة المستدامة للأراضي.

١٩- وعبرت الأطراف عن تطلعاتها إلى أن يقوم مرفق البيئة العالمية بدوره كآلية تمويل في توفير الاعتمادات المالية اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاقية.

٢٠- غير أن الأطراف تواجه مشاكل في الحصول على اعتمادات من مرفق البيئة العالمية لضيق نطاق تفسير أسباب تدهور الأراضي والتصحر. ويسفر ذلك عن تطبيق صارم لمفهوم التكلفة الإضافية فضلاً عن المتطلبات الشاقة لدورة مشاريع مرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتعين أيضاً إعادة النظر في الإجراءات التي تتطلبها الوكالات المعنية بالتنفيذ من أجل الإسراع بعملية التمويل.

٢١- وإذ تقر البلدان الأطراف بأن معالجة مشكلة تدهور الأراضي والتصحر أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تحث على إثارة انشغالها خلال الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية المقرر عقدها في كيب تاون، جنوب أفريقيا.

٢٢- وعلى مؤتمر الأطراف أن يتخذ مقرراتاً للتصدي للمشاكل المرتبطة بتعبئة الموارد المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

٢٣- وحددت الأطراف مزايا الحصول على برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية الذي يمكن أن ينفذ عمليات أكثر فائدة على المستوى المحلي.

٢٤- وحددت الأطراف أيضاً أن هناك حاجة للتنسيق على المستوى الوطني بين مرفق البيئة العالمية ومراكز تنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل تعبئة الموارد على نحو أكثر فعالية.

٢٥- وبحثت الأطراف كذلك خيارات لسبل جديدة للتمويل وشدت على ضرورة الاعتماد على الذات في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات في المنطقة.

٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى والاستراتيجيات الوطنية

٢٦- رحب عدد من البلدان الأطراف بالدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية لأنشطة التقييم الذاتي للقدرة الوطنية باعتبارها أداة مفيدة في تحديد ما يعترى قدراتها من ثغرات واحتياجات من أجل تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث بفعالية، وهي الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر.

٢٧- ولاحظت عدة أطراف أن إدماج مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يجب أن يكون مصحوباً بأنشطة التوعية لتعزيز أهميتها كأولوية وطنية على أعلى مستويات اتخاذ القرار.

٢٨- وأوصت الأطراف بتحديد المجالات المشتركة مع اتفاقيات ريو الأخرى وذلك بهدف توليد المزيد من الموارد لتنفيذ تعهداتها على المستوى القطري، وحثت على إنشاء أو تقوية، حسب الاقتضاء، آليات تنسيق مشتركة بين الوكالات تعنى بالتنمية المستدامة على المستوى الوطني لتحقيق هذا الغرض.

٥- التدابير المتخذة لتنفيذ المجالات التي حددها إعلان بون

٢٩- واعترفت البلدان بأن تدهور الأراضي مسألة شاملة، وأشارت في تقاريرها إلى أن تدابير التصدي للمجالات التي حددها إعلان بون (المقرر ٨/م أ-٤) يجب أن تكون ذات طابع متعدد القطاعات ومتعدد الاختصاصات وعابر للحدود.

٣٠- وواجهت الأطراف صعوبات في جمع البيانات وإدارتها وفي تقاسم المعلومات على المستويات الوطنية. وقد اقترح أن تحدد أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الخيارات التي تتيحها المؤسسات الدولية لتشجيع تبادل المعلومات والمعارف.

٣١- وترمي معظم التدابير التي تم اتخاذها إلى التصدي للممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي المفرط وتدهور المراعي وإزالة الغابات من خلال تعزيز الإطار التشريعي القائم وتطوير قدرات المؤسسات من أجل تنفيذ تلك التدابير.

٣٢- وتتراوح تدابير الإصلاح التي اتخذتها البلدان الأطراف بين إدخال تعديلات رئيسية على السياسة الهيكلية في مجالات الزراعة والحراثة، وحياسة الأراضي وتشجيع تجارة المنتجات الزراعية، ووضع مبادرات لمشاريع محددة تصدى بشكل مباشر للقضايا المتعلقة بالزراعة والحراثة والمراعي.

٣٣- وكان الغرض من مجموعة المبادرات المتخذة هو التشجيع على استخدام وإدارة المراعي بشكل مستدام، بما في ذلك النهوض بسبل رزق آمنة في قطاع رعي الماشية، وتقديم الدعم عن طريق برامج الأبحاث المتعلقة بتربية المواشي وحيوانات الرعي على نحو فعال والعرض المتوازن للحواض والمثبطات التي تهدف إلى تخفيض عدد مربي المواشي في أراضي الرعي.

٣٤- وقليلة هي الأطراف التي أفادت بالجهود المبذولة لربط مكافحة التصحر ومبادرات إدارة الأراضي بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. غير أنه تم أثناء المناقشات التأكيد على أن سياسات الإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن تشجع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الوقود الحيوي، وأن تدفع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات.

٣٥- وقد يتعين على البلدان الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تتخذ الخطوات اللازمة لإيلاء اهتمام خاص للإمكانيات التي توفرها الإدارة المستدامة للأراضي في توليد موارد طاقة جديدة ومتجددة خلال الجولة القادمة من تقديم التقارير.

٣٦- وأشارت بعض الأطراف إلى إمكانية ربط خياراتها المالية بأنشطة المشاريع التي تنفذ في إطار آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.

٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٣٧- أبرزت الأطراف مدى أهمية رصد وتقييم المكونات الفيزيائية الحيوية والمكونات الاقتصادية لتدهور الأراضي والتصحر بالنسبة للوقاية وإدارة المخاطر في إطار استراتيجياتها الشاملة لتنفيذ برامج العمل الوطنية بفعالية.

٣٨- وحثت الأطراف لجنة العلم والتكنولوجيا على وضع مبادئ توجيهية لمعايير ومؤشرات رصد وتقييم الجفاف والتصحر، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ومؤشرات التنوع البيولوجي.

٣٩- وحثت الأطراف الأمانة على اتخاذ التدابير لتعزيز الروابط بين لجنة العلم والتكنولوجيا وشبكات البرامج المواضيعية، فيما يتعلق برصد وتقييم الجفاف والتصحر، وأوصت لجنة العلم والتكنولوجيا بإسداء النصح لشبكات البرامج المواضيعية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالخبرات المفيدة عن عمليات رصد وتقييم أخرى.

٧- الحصول على التكنولوجيا والدراية العملية ودعمهما

٤٠- لم تتطرق التقارير باستفاضة إلى مسألة الحصول على التكنولوجيا والدراية العملية ودعمهما. ومع ذلك تم تحديد عدة مشاريع لتطبيق نهج وتكنولوجيات مثبتة، على نطاق واسع للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي.

٤١- وأشار عدد من الأطراف إلى الممارسات السليمة في استخدام التكنولوجيات الموجودة، بما في ذلك المعارف المحلية في تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية، ولا سيما في المناطق المتصحرة، وحفظ المياه وبعض جوانب الحراثة الزراعية الفعالة.

٤٢- ولا تزال الصعوبات في الحصول على الخدمات التقنية والتكنولوجيا تشكل العائق الأساسي لبعض الأطراف. وقد أوصت الأطراف بتحسين العمل الشبكي وتبادل المعلومات بخصوص التكنولوجيا والنقل الملائم لأحدث التكنولوجيات باعتبار ذلك خيارات يمكن أن تذلل هذه الصعوبات. وحثت الأطراف على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه وحدة التنسيق الإقليمي التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والشركاء الشائين للحصول على المساعدة والخدمات التقنية.

٨- استعراض برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية

- ٤٣- دعت الأطراف الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات أن يدرج في مناقشاته المسائل المرتبطة ببرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، وذلك من أجل إدراج أنشطة هذه البرامج في مشروع إطار العمل الاستراتيجي العشري.
- ٤٤- وقد اعترفت الأطراف بالدور الهام الذي تؤديه وحدة التنسيق الإقليمي في تقديم المساعدة لها من أجل تنفيذ الاتفاقية، وحثت على تعزيز وحدة التنسيق الإقليمي الآسيوية.
- ٤٥- واعترفت الأطراف في المنطقة بالتقدم المحرز في إطار برامج العمل دون الإقليمية، مثل مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، وبرنامج العمل الإقليمي. ولكن عدداً من البلدان الأطراف دعت إلى بذل الجهود لجعل برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية أداة فعالة لتنفيذ الاتفاقية.
- ٤٦- وأوصى الاجتماع بوضع برنامج عمل دون إقليمي لمنطقة المحيط الهادئ الفرعية لإبراز القضايا المحددة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وحث المنظمات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية على تقديم مساعدتها لوضع برنامج العمل دون الإقليمي.
- ٤٧- وأشار الاجتماع أيضاً إلى ما يمكن تحقيقه من مكاسب من إقامة برنامج عمل دون إقليمي لشرق آسيا لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي.
- ٤٨- وكشف استعراض لبرنامج العمل الإقليمي عن ضرورة مشاركة الأوساط العلمية بنشاط أكبر الأوساط العلمية بنشاط أكبر لتحسين فعالية استخدام شبكات البرامج المواضيعية. وأوصت الأطراف بأن تضطلع لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق الخبراء بدور أقوى في إدماج وتنسيق الجهود التي تؤدي إلى تعزيز برامج العمل دون الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية.
- ٤٩- وأبرزت الأطراف إمكانات شبكات البرامج المواضيعية في مجال تقاسم المعلومات وإدارة المعارف، بما في ذلك من خلال تعميم الممارسات السليمة لمكافحة تدهور الأراضي.
- ٥٠- ويتابع العديد من المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، أنشطة ذات الصلة في المنطقة. واقترح على الأطراف أن تتحرى عن فرص ربط جهودها بالمبادرات الموجودة الأخرى لتعزيز أوجه التآزر من أجل تبادل المعلومات وجمع البيانات.
- ٥١- وناقشت الأطراف أيضاً إمكانية استخدام برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي لمعالجة المسائل المتعلقة بالتصحر العابر للحدود وتدهور الأراضي.
- ٥٢- ودعت الأطراف كذلك الآلية العالمية، ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات والبلدان المانحة الأخرى إلى توفير الموارد اللازمة لدعم برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي.

٩- التوعية

٥٣- لا يجب أن تقتصر مبادرات التوعية، خاصة تلك المتعلقة بالمركز السياسي للاتفاقية، على المجتمعات المحلية فقط، بل يجب أيضاً أن تكون متعددة المستويات وأن تشمل واضعي السياسات على المستوى الوطني، والبرلمانيين، والمديرين الاقتصاديين والماليين، والقطاع الخاص.

٥٤- وأشارت الأطراف إلى ضرورة إذكاء الوعي السياسي بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى الدولي.

٥٥- وينبغي التشجيع على إدراج مسألة التوعية بالإدارة المستدامة للأراضي في الأنظمة التعليمية الرسمية وغير الرسمية، واستعمال وسائل الإعلام.

١٠- تحسين إجراءات تبليغ المعلومات، فضلاً عن نوعية وشكل التقارير

٥٦- استعرض الاجتماع المتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص والمعني بتحسين إجراءات تبليغ المعلومات، فضلاً عن نوعية وشكل التقارير ووافق على الاستنتاجات التي خرج بها الفريق العامل المخصص، وأوصى مع ذلك بإتاحة فترة أطول من الوقت لإجراء مشاورات على نطاق أوسع حتى يتسنى للفريق العامل المخصص إتمام عمله.

٥٧- واعترفت الدول بفائدة دليل المساعدة وصرحت مع ذلك بأن شكله ومنهجيته بطريقة استخدامهما في الوقت الحاضر لإعداد التقارير الوطنية لا يتناولان خصوصيات الأوضاع في جزر المحيط الهادئ الواقعة في المنطقة الآسيوية، ويتعين أن يخضع للتقييم، وإن أمكن، جعله أكثر مرونة.

٥٨- وأفادت الأطراف أيضاً بأن النماذج المستخدمة لتقديم التقارير يجب أن تكون أكثر مرونة من أجل إدماج أفضل الممارسات والاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ الاتفاقية.

٥٩- ولم يتم توحيد المؤشرات المعيارية لرصد التصحر وتدهور الأراضي وتتبع عملية التنفيذ. وأوصت الأطراف بأن يكفل مؤتمر الأطراف اتخاذ خطوات إيجابية لإشراك العلماء والخبراء في وضع المؤشرات الضرورية والملائمة (مؤشرات التأثير، ومؤشرات العمليات ومؤشرات الأداء وغيرها) وذلك عن طريق لجنة العلم والتكنولوجيا إن أمكن.